آثار الهجرة غير الشرعية
وآليات المكافحة

مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق

أ.د/ غيتاوي عبد القادر
أستاذ محاضر قسم – أ
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة أحمد دراية
أدرار-الجزائر
E-mail: cherifbbm01@yahoo.fr
أ.د/ بحماوي الشريف
أستاذ محاضر قسم – أ
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة أحمد دراية
أدرار-الجزائر
E-mail: aekghaitaoui@yahoo.fr

آثار الهجرة غير الشرعية وآليات المكافحة

أ.د / غيتاوي عبد القادر
أستاذ محاضر قسم – أ
جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر

أ.د / بحماوي الشريف
أستاذ محاضر قسم – أ
جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر

الملخص

تهدف الدراسة إلى البحث في ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي باتت تشكل هاجس المجتمع الدولي من جانب انعكاساتها وآثارها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية. والجزائر بالنظر إلى عدة معطيات جيوستراتجية وسياسية أصبحت عرضة بصفة مباشرة أو عرضية لهذه الظاهرة، الأمر الذي يجعل البحث في آليات مكافحة الظاهرة أولوية لا بد منها.

ولقد كانت الجزائر من الدول الرائدة والسباقة في مكافحة الظاهرة من خلال إبرامها لاتفاقيات تعاون دولية اورومتوسطية ومع دول الساحل ودول الجوار بهذا الخصوص، وعلى المستوى الداخلي سن عدة تشريعات، واتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية للحد من هذه الظاهرة.

الكلمات الدالة: الهجرة، غير الشرعية، الآثار، الجزائر، آليات المكافحة.

Effects of Illegal Immigration and Control Mechanisms

Prof. Ghaitaoui Abdelkader
Maitre de conférence classe – A
Université Adrar - Algérie

Prof. Bahmaoui Cherif
Maitre de conférence classe – A
Université Adrar - Algérie

Abstract

The study aims to look into the phenomenon of illegal immigration, which has become a premonition of the international community by its economic, security and social impact.

Algeria vis-à-vis strategic and political Geo data is susceptible directly or indirectly to this phenomenon, which makes research in the fight against this phenomenon a priority.

Algeria has been one of the main and pioneer countries in the fight against this phenomenon by the conclusion of international conventions with Mediterranean and neighboring countries in this respect cooperation. At the national level the promulgation of several laws and taking certain economic and social measures to reduce this phenomenon.

Keywords: Illegal immigration, Effects, Control Mechanisms, Algeria.

مقدمة

لم يَكُن مصطلح الهجرة غير الشرعية (Illegal Immigration) معروفًا في المجتمعات القديمة نظرا لعدم ظهور الدولة المدنية، على الرغم من أن الإنسانَ عَرَفَها منذ القدم من خلال بحثه عن المناخ والطبيعة التي تروقه ويتكيف معها، فكانت الهجرة في ذلك الوقت تتم على شكل جماعات من أجل البحث عن الماء والكلأ للماشية، حيث تتم بشكل تلقائي دون شرطٍ أو إذنٍ.

وبظهور فكرة الدولة الحديثة (The modern State) سارعت معظم الدول إلى رسم حدودها وحددت معالمها، وفرضت تأشيرات على الأجانب لدخول أراضيها، وسنت قوانين تنظمها، فكان أول من فرض هذه التأشيرات الدول الأوروبية نظرا لتخوفها من آثار الهجرة الاقتصادية والاجتماعية. لذلك أُعتُبِرَ كل من يخالف هذه القوانين ويَدخُل أراضي هذه الدول مهاجرا غير شرعي. ولقد انتشرت الهجرة غير الشرعية في العصر الحديث بشكل جعلها محل اهتمام الكثير من الدول خصوصا الدول التي تعيش في وضع اقتصادي وأمني مستقر، وذلك بفعل الحروب المنتشرة هنا وهناك من جهة، وبفعل الفقر وتدني مستوى المعيشة في بعض الدول الإفريقية.

أما في العصر الحالي فقد تداخلت المصالح الاقتصادية والثقافية والسياسية بين الدول، ما جعل الناس في حالة اختلاط لم يسبق لها مثيل، وذلك تحت ضغط العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار، الأمر الذي يتطلب فتح الحدود أمام السلع ورؤوس الأموال. وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية بسبب البحث عن العمل والرفاهية.

ولا يمكن أن نتغاضى عما تشهده دول الجوار في الآونة الأخيرة خصوصا في ليبيا ومالي وما تشهده المنطقة من تنام للجماعات الإرهابية الناشطة في دولة مالي والنيجر (منطقة الساحل الإفريقي) والتي اتخذتْ من الصحراء الكبرى مقرا لها. ولا يخفى على الباحثين أن الجزائر من بين الدول المعنية بهذه الظاهرة بحكم موقعها الجغرافي المحاذي للدول الإفريقية، كما أنها منطقة عبور للكثير من المهاجرين نحو الضفة الأخرى (أوروبا)، وهو ما يتطلب منا الوقوف على آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ثم البحث عن أهم آليات مكافحتها من خلال التطرق للإجراءات القانونية التي اتخذتها الجزائر للحد من هذه الظاهرة.

وتقتضي دراسة الموضوع إبراز وتحليل هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت تكلف اقتصاد الدول الكثير، وذلك وفق خطة ثنائية يتم التعرض فيها إلى آثار وانعكاسات الهجرة غير الشرعية (المبحث الأول)، وإلى آليات مكافحتها (المبحث الثاني).

المبحث الأول

آثار الهجرة غير الشرعية

لقد أثبتت التجارب الدولية أن للهجرة غير الشرعية،[١] السرية، غير النظامية أو غير القانونية، وكما تعرف في الدول المغاربية بمصطلح «الحرقة» آثارا خطيرة على كل المستويات، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للدول التي تكثر فيها هذه الظاهرة، والتي تكون عرضة لوفود المهاجرين غير الشرعيين، ونظرا لكون الجزائر تطل على شريط حدودي كبير يبلغ ٦٣٤٠ كلم، لذلك وجب الوقوف على آثار هذه الظاهرة العالمية لرسم آليات مكافحتها والحد منها.

فمنذ مطلع القرن الواحد والعشرين أصبحت الجزائر واجهة للمهاجرين غير الشرعيين الوافدين من دول الجوار وخصوصا في الجنوب، فمن هؤلاء المهاجرين من يقوم بالهجرة سرا وهو ما يعرف «بالحرقة». ومنهم من يستقر في الجزائر بحثا عن العمل وكسب القوت، وهو ما يجعل البلاد عرضة لبعض الآثار السلبية من عدة نواحي نتناولها فيما يلي:

المطلب الأول

الآثار الاقتصادية للهجرة

تشكل الهجرة غير الشرعية هاجسا كبيرا بالنسبة للدول، نظرا لآثارها الاقتصادية البالغة، والتي تكلف الدول مبالغ ضخمة، تأثرت بها حتى الدول الغنية كفرنسا وألمانيا، وقد مثل الأفارقة النسبة الأكبر في تعداد المهاجرين غير الشرعيين، سواء الوافدين للجزائر أو «الحراقة» الذين يلجؤون إلى الضفة الأخرى[٢]

وتعتبر البطالة أهم أثر اقتصادي للهجرة غير الشرعية، بسبب تدفق المهاجرين مما يؤدي إلى توافر اليد العاملة الرخيصة، مما يؤدي إلى هدر الرأس المال البشري، حيث تتدهور قيمة رأس المال البشري ويقل عمره الإنتاجي نتيجة البطالة الناتجة عن مزاحمة المتسللين للمواطنين في فرص العمل[٣].

كما أن للهجرة غير الشرعية أثرا في عامل النمو المتزايد للسكان في بعض الدول ومنها الجزائر على الوضع الاقتصادي، مما أدى إلى اتساع الجريمة الاقتصادية، خصوصا جرائم تزوير العملة

---

١. قدة حمزة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، رسالة ماجستير في الاتصال والتنمية المستدامة للمؤسسات، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، الجزائر، ٢٠١١، ص٩٢.

٢. إذ هناك من ينظر إلى المهاجرين غير الشرعيين بأنهم مجرمون وخارجون عن القانون، فيما يرى البعض الآخر أنهم ضحايا يحتاجون للمساعدة والدعم. انظر، مهدي مبروك، المهاجرون السريون مذنبون أم ضحايا؟ مجلة الإنساني الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٥٠، ٢٠١٠، ص٨.

٣. انظر، رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية (دراسة تحليلية في ضوء القضاء الجنائي الدولي)، دار هومة، الجزائر، ٢٠١٦، ص١٠٣.

وجرائم التهريب[٤].

ويمكن على العموم حصر السلبيات التي تتولد عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجانب الاقتصادي ما يلي[٥]:

- التأثير في قانون السوق بخلق عدم توازن بين العرض والطلب بسبب تدفق العمالة المتسللة للدولة.
- تزايد نسبة البطالة بسبب توفر اليد العاملة الرخيصة.
- انتشار المشاريع الوهمية.
- انتشار جرائم غسيل الأموال.
- تدهور القدرة الشرائية للمواطن.
- إضعاف قيمة العملة الوطنية[٦].
- الإضرار بالاقتصاد الوطني من خلال تحويل العملة الصعبة[٧].

المطلب الثاني

الآثار الاجتماعية والصحية للهجرة

ليس المجال الاقتصادي وحده هو المتضرر من الهجرة غير الشرعية، بل كذلك الجانب الاجتماعي والصحي وهو ما سيتم بيانه من خلال ما يأتي من الدراسة.

- أولا: الآثار الاجتماعية

للهجرة غير الشرعية عدة آثار خطيرة اجتماعية وصحية أهمها:

- الإخلال بالتوازن الديمغرافي خاصة في ولايات الجنوب الجزائري، مهددة بذلك مواطني المنطقة. كما أن تعدد الجنسيات (أكثر من ٣٤ جنسية في مناطق معينة كولايات تمنراست، إليزي ومغنية...) نتج عنه الانتشار الواسع لممارسة الدعارة والمساس بالقيم الأخلاقية للمجتمع[٨].

٤. انظر، ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢، ص٩١.

٥. انظر، فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٢، ص٥٨.

٦. انظر، عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨، ص٥٨.

٧. انظر، قدة حمزة، المرجع السابق، ص١١٠.

«Il y a consensus à l'échelle internationale concernant le fait que les envois de fonds des migrants représentent le bénéfice le plus tangible de l'émigration pour les pays d'origine». Voir, Laura handal, La migration de main-d'oeuvre temporaire : Ses cause et répercussions, institut de recherche et d'informations socio-économique, Montréal, Québec. Cf, http:// www. Iris-recherche.qca.ca, P.39.

٨. أنظر، رؤوف قميني، المرجع السابق، ص ١٠٥.

- ظهور الأحياء القصديرية والعشوائية مما يؤدي إلى تدني الخدمات الصحية وتدهور المناخ البيئي، وانتشار السرقة...الخ.
- تفشي ظاهرة الرشوة، والتي يعتمد المهاجرون من خلالها الحصول على الوثائق الضرورية للبقاء في البلاد.
- تفشي ظاهرة التسول والتي باتت مساجد الجزائر وأسواقها ومحطات البنزين والطرقات مسرحا لها.
- انتشار الجريمة المنظمة خصوصا تجارة المخدرات مع ترويجها في أوساط الشباب؛
- انتشار أعمال الشعوذة والسحر[٩].

- ثانيا: الآثار الصحية.

إن الانتقال اللاشرعي للمهاجرين أدى إلى انتشار واستفحال بعض الأمراض التي لم تكن معروفة لدى الدول، كمرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز) وأمراض حمى الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية. هذه الأمراض تزداد بشكل متزايد خصوصا في الولايات الجنوبية للبلاد، إذ تحتل ولاية تمنراست المرتبة الأولى في ذلك بسبب التواجد الكبير للمهاجرين الأفارقة[١٠].

كما أن انتشار الأحياء العشوائية أدى إلى انتشار وتفاقم بعض الأوبئة كبعض الأمراض الجلدية، خصوصا وأن أغلب المهاجرين لا تتوافر لديهم إمكانيات العلاج.

المطلب الثالث

الآثار الأمنية للهجرة

تعتبر الانعكاسات الأمنية والسياسية من أخطر الانعكاسات حاليا والتي باتت تهدد أمن الدول وتحسب لها كثيرا في ظل انتشار الجرائم الإرهابية، بيد أن جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب أكدت على مراقبة الدول لحدودها ما يظهر علاقة الإرهاب بظاهرة الهجرة غير الشرعية[١١].

---

٩. أنظر، رؤوف قميني، نفس المرجع، ص ١٠٦.

10. Association AIDS ALGERIE, Etude qualitative sur les migrations subsahariennes et le VIH/SIDA en Algérie, P30. Cf, http://www.aidsalgerie.org/?p=1346

١١. اتفاقية نيويورك الدولية لقمع تمويل الإرهاب يناير ٢٠٠٠، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠٩/٥٤، المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

– مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب (MENEFATF)، ففي ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ عقد اجتماع وزاري في المنامة بمملكة البحرين، حيث قررت حكومات ١٤ دولة عربية إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (MENAFATF) تعمل على غرار مجموعة العمل المالي. (FATF) تعتبر الجزائر عضو مؤسس لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا وتشارك بكثافة في مختلف أشغال المجموعة. يمثل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، زيادة على أمانتها التنفيذية،

فقد تساعد الهجرة غير الشرعية على تسلل بعض المجرمين من مروجي الأسلحة والإرهابيين، حيث يتم إدخال الأسلحة والذخائر الحية، وهو ما يؤدي إلى زعزعة أمن هذه الدول، ناهيك عن انتشار الجريمة المنظمة بكل صورها كتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وجرائم المخدرات وغيرها[١٢].

والواقع أن هناك تعاوناً وتواطؤا بين مهربي المهاجرين والإرهابيين، حيث أثبتت التحقيقات المختلفة التي أجرتها أجهزة الأمن في الجزائر على وجود مصلحة مشتركة بينهما تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات أجهزة الأمن مقابل استفادة الإرهابيين من مبالغ كرشاوى من أموال المهربين[١٣].

وجدير بالإشارة إليه أن هناك أيضا علاقة بين المهربين والجريمة المنظمة، إذ كثيرا ما يستعمل أو يستعين هؤلاء المجرمون سواء في سرقة السيارات أو الماشية بمهاجرين غير شرعيين خصوصا في جنوبنا الكبير.

هذا وقد يتسلل الكثير من عملاء المخابرات لبعض الدول بين المهاجرين غير الشرعيين، أو تجنيدهم كأجهزة مخابرات وهو ما يعتبر خطر على أمن الدولة، وهذا ما أكدته الكثير من التحقيقات الأمنية[١٤]. كما أن الواقع اليوم أثبت أن هناك من يستغل المهاجرين حيث يقوم ببيعهم وبيع أعضائهم وهو ما يعرف بتجارة البشر، هذه الجريمة التي تعد من أخطر الجرائم المنظمة التي تحتاج إلى تنظيم محكم، ولذلك تهدف العصابات التي تمتهنها من ورائها إلى تحصيل الأموال، حيث يمثل الاتجار بالبشر ثالث مصدر ربح بالنسبة للجريمة المنظمة بعد الاتجار بالمخدرات والسلاح[١٥].

هذه هي أهم انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الدول، حيث تعتبر كلها انعكاسات سلبية على الدول من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، ولا نكاد نحصي إيجابية لها غير إدخال العملة الصعبة لبعض الدول التي يهاجر مواطنوها للدول الأوروبية كدول المغرب العربي. وعلى ذلك يستلزم منا البحث عن آليات لمواجهتها درءًا لهذه الانعكاسات، وهو ما ستبحثه في المبحث الموالي.

كل الدول العربية: الجزائر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة البحرين، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريطانيا، اليمن.

– الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي أعتمدها مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهم السنوي في القاهرة بتاريخ ٢٢ أفريل ١٩٩٨.

١٢. أنظر، محمد السيد عرفة، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط١، ٢٠٠٩، ص١٠٤.

١٣. انظر، ساعد رشيد، المرجع السابق، ص ٨٩.

١٤. انظر، عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، المرجع السابق، ص٥٩.

١٥. انظر، سوزي عدلي ناشد، الاتجار بالبشر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨، ص١١.

المبحث الثاني

آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية

نظرا للأبعاد والتداعيات السلبية التي تنجم عن الهجرة غير الشرعية سواء بالنسبة للدول المصدرة أو المستقبلة، فقد سارعت الدول إلى مكافحتها وتجريمها، وذلك عن طريق وضع استراتيجية تشمل عدة ميادين، قانونية وسياسية (المطلب الأول) واجتماعية واقتصادية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الآليات القانونية والسياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تسعى الدول إلى وضع استراتيجيات وآليات قانونية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية متجددة ومتطورة تتلاءم مع هذه الظاهرة مع حجمها وطبيعتها ومدى تأثيرها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للبلاد. مع العلم أن هذه الآليات تأخذ بالحسبان الوضع الإنساني لهؤلاء المهاجرين و وضعية بلدانهم الأصلية سواء الأمنية والاقتصادية. لذلك يمكن القول إن كل الآليات المتخذة من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية تحمل في طياتها الطابع الإنساني. ومن خلال هذا الجزء من البحث سنتطرق إلى الآليات القانونية (الفرع الأول) وإلى الآليات السياسية والأمنية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الآليات القانونية

بعد الضغط الذي مارسته الدول الأوروبية على الدول المغاربية كونها الدول التي تصدر المهاجرين، أصدر المشرع قانونا خاصا بإبعاد وطرد الأجانب[١٦]، وهو القانون رقم ٠٨-١١، خصوصا بعد ظهور شبكات إجرامية منظمة وسط المهاجرين غير الشرعيين، حيث يتم إبعاد الأجانب على أساس حق الدولة في السيادة على أراضيها، المهم أن تراعي في ذلك مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها. وعليه يتم طرد جميع من يدخل للدولة بطريقة غير شرعية طبقا للمادة ٣٦ من القانون السابق الذكر، وذلك بموجب قرار صادر من الوالي المختص إقليميا[١٧]. وقدم جرم القانون كل من يسهل تنقل الأجانب عن طريق مركبات، أو يستفيد من تسهيلات بحكم وظيفته كأعوان الشرطة والجمارك أو حرس الحدود.

---

١٦. انظر، قانون رقم ٠٨-١١ المؤرخ في ٢١ جمادى الثاني ١٤٢١ الموافق ٢٥ يونيو ٢٠٠٨، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ج ر عدد٣٦، سنة ٢٠٠٨.

١٧. انظر، قدري الشهاوي، الموسوعة الشرطية القانونية، أعمال الشرطة ومسؤولياتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٦، ص. ٢٠٥.

وجدير بالذكر أن هناك اتفاقيات دولية تعرضت للهجرة غير الشرعية نذكر منها:

- الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم[١٨]، والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٠١-٠٧-٢٠٠٣، وتهدف إلى احترام حقوق العمال المهاجرين والمساواة بينهم وبين الوطنيين، وقد صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٠٤-٤٤١ المؤرخ في ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤ وبتحفظ على المادة ٩١ فقرة ١.
- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو[١٩]، والذي اعتمد بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠، ودخل حيز التنفيذ في ٢٨ يناير ٢٠٠٤، يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة، وتحقيق المساواة وإعانة المهاجرين ومعاملتهم معاملة إنسانية، فضلا عن محاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المختصة في تهريب المهاجرين[٢٠]. هذا وقد صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٠٣-٤١٨ المؤرخ في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٣ وبتحفظ على المادة ٢٠ فقرة ٢ منه والمتعلقة بآليات فض النزاعات الناشئة بين الدول الاطراف (التفاوض، التحكيم، الإحالة إلى محكمة العدل الدولية).

ومن أهم ما تضمنه هذا البروتوكول ما يلي:

- تهريب المهاجرين عن طريق البحر والتدابير الوقائية لمكافحته.
- التدابير الحدودية.
- أمن ومراقبة الوثائق ، شرعيتها وصلاحيتها.
- التدريب والتعاون التقني.

الفرع الثاني

الآليات السياسية والأمنية

تضطلع الدول بأدوار كبيرة في تحقيق أمنها السياسي وذلك عن طريق ضمان استقرارهم وفرض هيبتها ومواجهة تدفقات الأجانب غير الشرعية.

أولا: معرفة التدفقات والسيطرة عليها

يجب على كل دولة معنية حماية حدودها ومراقبتها لمعرفة التدفقات، وذلك عن طريق فرض رقابة على المنافذ الحدودية، ووضع نشرات لإحصاء دخول وخروج الأجانب، حيث تسهر شرطة

١٨. انظر، الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم ٤٥-١٥٨ بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٩٠.

١٩. انظر، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو ، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم ٢٥-٥٥ بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٠٠.

٢٠. انظر، محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد ٤، جانفي ٢٠١١، ص.٢٧٠.

الحدود والجيش الوطني والجمارك على ذلك.

هذا وقد سعت الجزائر لتحقيق أمنها من خلال السيطرة على تدفقات الهجرة غير الشرعية وتمثلت في الدور الذي لعبته الشرطة والجيش على الحدود وتمثلت فيما يلي:

- التوقيف.
- السجن والطرد.

ولكن نظرا لحكم الجوار والدوافع الإنسانية فقد فضلت السلطات الجزائرية التسامح مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، خصوصا الأفارقة والذين باتت شوارع الجزائر تكتظ بهم، فكانوا في البداية لا يتجاوزون الولايات الجنوبية القريبة من الحدود، ولكن يلاحظ في السنوات الأخيرة j نزوح كثير منهم نحو ولايات الشمال وحتى العاصمة.

فقد أنشأت الجزائر الديوان الوطني لمكافحة الهجرة غير الشرعية تابع للمديرية العامة للأمن الوطني من مهامه:

- مكافحة الخلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب غير الشرعيين؛
- مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة غير الشرعية؛
- وضع استراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية؛

كذلك أنشأت الجزائر فرقا محلية على مستوى كل ولاية أوكلت لها مهمة متابعة الهجرة غير الشرعية، ومن مهامها:

- التحري والبحث والتوقيف بمقتضى القانون أفراد وشبكات الهجرة غير الشرعية؛
- متابعة الأفراد المزورين للوثائق المعدة لسفر المهاجرين؛
- تحديد نقاط العبور للمهاجرين غير الشرعيين وتحديد كيفية وشروط دخول الأجانب؛
- المساهمة في الإجراءات الردعية المتمثلة في الطرد والترحيل[٢١].

وجدير بالذكر أن المشرع الجزائري قد أصدر قانونًا خاصًّا بدخول وتنقل الأجانب وهو القانون رقم ٠٨-١١ المؤرخ في ٢١ جويلية ٢٠٠٨[٢٢]. حيث يسعى لمكافحة الهجرة غير الشرعية بطرق قانونية، من خلال تحديده لشروط دخول الأجانب وخروجهم وإقامتهم داخل الوطن بموجب الاتفاقيات التي صادقت عليها الجمهورية[٢٣].

---

٢١. انظر، فايزة بركان، المرجع السابق، ص٧٧.

٢٢. انظر، قانون رقم ٠٨-١١ مؤرخ في ٢١ يوليو ٢٠٠٨ متعلق بدخول وخروج وإقامة وتنقل الأجانب في الجزائر، ج. ر.ج.ج: رقم ٣٢ بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٨.

٢٣. اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلة اللاجئين في أفريقيا التي أعتمدها مجلس رؤوساء الدول والحكومات في دورته العادية السادسة في أديس أبابا في ١٠ سبتمبر ١٩٦٩ والتي دخلت حيز التنفيذ في ٢٠ جوان ١٩٧٤،

فقد صادق على إجراءات وشروط إبعاد وطرد الأجانب وذلك وفق ما يلي:

١- الإبعاد: وهو إجراء إداري تتخذه الدولة بهدف الحفاظ على مصالحها وسيادتها، حيث تطلب من الأجانب مغادرة أراضيها خلال مدة معينة تحددها، وإلا تعرضوا لجزاءات جنائية أو الطرد.

٢- الطرد: وهو الإجراء الذي يطبق في حق المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما أكدته المادة ٣٦ من القانون رقم ٠٨-١١ السابق الذكر، وذلك بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا[٢٤].

ثانيا: التعاون الدولي

الواقع أن مكافحة الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق التعاون الدولي، فالسلطات الجزائرية أولت اهتماما كبيرا لمواجهة هذه الظاهرة من خلال عقدها لاتفاقيات وتعاون مع الدول الأورومتوسطية ومع بعض الدول الإفريقية المجاورة، حيث تم وضع عدة إجراءات منها[٢٥]:

١- دعم وحداتها على الحدود بآليات تتلاءم والمهام المنوطة بها لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، حيث سنت قوانين تجرم وتعاقب على هذه الجرائم بما يتلاءم والبروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[٢٦].

٢- عقد اتفاقيات إعادة القبول على أساس شروط يتم الاتفاق عليها من قبل الدول أطراف التعاقد.

٣- تفعيل وتطوير التعاون بين السلطات السياسية والأمنية والقضائية لمحاربة شبكات التهريب والمنظمات الإجرامية التي تدعم الهجرة غير الشرعية.

وقد صادقت عليها الجزائر في ٢٥ جوان ١٩٧٣ بموجب المرسوم الرئاسي رقم٧٣-٣٤، الجريدة الرسمية رقم ٦٨ الصادرة في ٢٤ آوت ١٩٧٣.

٢٤. انظر، المادة ٣٦ من القانون رقم ٠٨-١١، السالف الذكر.

٢٥.انظر، عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص٨٧.

٢٦. اعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠ ودخل حيز التنفيذ ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٣، وقد انضمت إليه الجزائر في ٠٩ مارس ٢٠٠٣ بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٠٣-٤١٨ المؤرخ في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٣ ، الجريدة الرسمية رقم ٦٩ الصادرة في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٣، وقد تحفظت الجزائر على المادة ٢٠ الفقرة ٢ منه.

المطلب الثاني

الآليات الاقتصادية

لقد سعت الدول إلى البحث عن حلول بديلة عن الحلول الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وذلك بنقل الأسباب التي تستقطب المهاجرين إلى دول الانطلاق، وعليه تم التوصل إلى ضرورة توفير مناصب الشغل للشباب على الصعيد الوطني، وإشراك هذه الدول في التنمية الاقتصادية على الصعيد الدولي.

أولا: على الصعيد الوطني

لقد عملت الدول وعلى رأسها الجزائر على توفير مناصب شغل للشباب، من خلال تبنيها لسياسة التشغيل التي ترتكز على ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات لتمويل مشاريع الشباب المتمثلة في وكالات دعم الاستثمار[٢٧].

ثانيا: على المستوى الدولي

وذلك عن طريق التنمية عبر الشراكة والتعاون في الميادين الاقتصادية والسياسية، وعلى ذلك تجب العناية بالجانب الاقتصادي لدول الانطلاق للوصول لمحاربة الهجرة غير الشرعية ومن ذلك الشراكة الاقتصادية والشراكة المالية من خلال ما يلي:

١- إنشاء مناطق للتبادل التجاري الحر لتحرير التجارة الدولية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها ودعم اقتصاد الدول والتخلص من تدخل الحكومة في الاقتصاد وحماية حقوق الملكية الفكرية.

٢- الدعم المالي وذلك عن طريق تعهدات من قبل الدول الأوربية بدفع مبالغ لدعم نمو اقتصاد دول الانطلاق ومحو ديونها وترقية الصناعة فيها، وقد تجسد هذا في ما يلي:

أ- برنامج الاتحاد الأوربي للمعاونة والتعاون (M.E.D.A)[٢٨]

الذي حمل غلافا ماليا قدره ٣،٤ مليار يورو مخصص لسنوات من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، تلاه

---

٢٧. انظر، ساعد رشيد، المرجع السابق، ص٩٩.

٢٨. يعتبر برنامج الإتحاد الأوروبي للمعاونة والتعاون الأداة والآلية الأساسية التي اعتمدها لتفعيل الشراكة في إطار مشروع برشلونة، وقد انطلق بقرار اللجنة الأوروبية رقم ١٤٨٨/١٩٩٦ الذي يمتد من عام ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ ويحمل غلافا ماليا مقدرا بـ٣,٤٣٥ مليار يورو وتبع ببرنامج ثاني بالقرار رقم ٢٦٨٩/٢٠٠٠ الذي يمتد من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ بغلاف مالي قدره ٥,٣٥ مليار يورو. وهذا الغلاف مكون من مساعدات ومنح بنسبة ٩٠٪ مخصصة للتعاون بين الشركاء و١٠٪ للأنشطة الجهوية وهي موزعة على عدة محاور أبرزها:

- دعم جهود تحقيق منطقة للتبادل الحر.
- تخفيف تكاليف التحول الاقتصادي في شكل مساعدات موجهة لمجال السياسة الاجتماعية.
- تمويل برنامج التكييف الهيكلي ومشاريع التنمية القروية وأخرى موجهة لتوفير مناصب الشغل.

برنامج ثانٍ يمتد من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٦ بغلاف مالي مقداره ٥،٣٥ مليار يورو. ففي مجال الهجرة غير الشرعية يعقد على برنامج (ميدا) أمال كبيرة لتمويل محاربتها، وخاصة تعزيز مراقبة الحدود، في شكل مساعدات تقدم للدول من أجل تفعيل دور الجانب الأمني في هذه العملية، وهكذا بلغت نسبة المساعدات المقدمة للمغرب الذي يعتبر المستفيد الوحيد حاليا منها مبلغ ٤٠ مليون يورو[٢٩].

ب- برنامج بنك الاستثمار الأوروبي (European Investment Bank):

هو مؤسسة مالية تابعة للاتحاد ولكن مستقلة عنه ماليا تختص في تحقيق أهدافه المالية والمتمثلة في التمويل طويل المدى للمشاريع التي يبادر بها في إطار علاقاته الخارجية وفي إطار الشراكة خاصة، وبالتالي فهو يساهم في بناء المنطقة الأورومتوسطية وبناء التكامل الاقتصادي ودعم التقارب الاجتماعي من خلال تمويله للمشاريع التالية:

- القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) للمشاريع التي لا تتعدى مبلغ ٢٥ مليون يورو؛
- تدعيم رأس المال ومواجهة الخطر (Capital Risk)
- قروض مباشرة لتمويل المشاريع (قروض فردية) لا تتعدى كذلك ٢٥ مليون يورو[٣٠].

وفي حقيقة الأمر أن هذه الجوانب لا تكفي وحدها لمواجهة ومكافحة الهجرة غير الشرعية، بل لا بد من آليات اجتماعية نبحثها فيما يلي.

المطلب الثالث

الآليات الاجتماعية والنفسية

لا تقتصر سبل المكافحة على الآليات القانونية والاقتصادية السالفة الذكر، بل هناك كذلك آليات اجتماعية وأخرى نفسية كفيلة بالحد من الظاهرة، تتمثل على الخصوص في التربية والتعليم، مواجهة الفشل والإحباط لدى الشباب، وضرورة محافظة الدول على أمنها الاجتماعي.

يعتبر قطاع التربية والتعليم من أهم القطاعات التي تبنى عليها استراتيجيات الدول، وعليه فانه من باب أولى على الدول أن تسهر على الاهتمام به. والتربية والتعليم لا يقتصر ضمانه على الدولة، بل حتى الأسرة والمجتمع بكل أطيافه (الجمعيات- المساجد- النوادي) مسؤول على ذلك. فدور هؤلاء لا يقتصر على تقديم العلم والمعرفة فحسب، بل إن غرس محبة الوطن وتقديسه

٢٩. انظر، سايش عبد المالك، التعاون الأورو مغاربي في مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير، جامعة عنابة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص١٠٧.

٣٠ . انظر، سايش عبد المالك، نفس المرجع، ص١١٣.

وتثبيت وتقوية الوطنية لدى الأفراد منذ الصغر أولية يجب مراعاتها[٣١].

وعليه فإن الجانب التربوي والتعليمي يلعب دورا بارزا منذ البداية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث يجب مواجهة مواقف الفشل والإحباط لدى الفرد من خلال تدريب الفرد على تحمله. وفضلا عن ذلك يجب على الفرد أن ينمي قدراته وتحصيله لخوض غمار الحياة بجدارة.

خاتمة

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة ليست بالحديثة، وان كانت حدتها تبدو كبيرة في زماننا هذا، وفي اتجاه واحد جنوب-شمال، ولقد باتت تشكل اليوم هاجسا حقيقيًّا لكل الدول، وخاصة دول المهجر ودول العبور، والتي هي أوروبا وأمريكا وبعض دول آسيا وبنسب متفاوتة. إن هذه الظاهرة الاجتماعية إنما استفحلت نتيجة عوامل وظروف اجتماعية واقتصادية وطبيعية وأمنية وحتى سياسية وبتأثير أقل. ويبقى النظام العالمي بشكله الجديد أكثر الأسباب المساهمة في حدة الظاهرة، فالاختلال الاقتصادي البين بين الشمال والجنوب، والفروقات الظاهرة في ظروف الحياة ورفاه العيش بين الدول الكبرى ودول العالم الثالث - والتي من أسبابها ظاهرة الاستعمار التي سادت العالم في القرن الماضي- يجعل الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية أمرا منطقيا و حتميا في إطار الحق في العيش وتحت شعار الأرض للجميع والحق في الحياة، ومن باب الانسانية. وبعيدا عن أسباب الهجرة غير الشرعية الظاهرة والباطنة تبقى للظاهرة آثار متعددة في الجوانب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية سواء لدول المهجر أو العبور وحتى للدول الأصلية.

ولقد حاولت الدول منفردة ومجتمعة التصدي للظاهرة بتبني عدة مخططات في إطار مبادرات واتفاقيات ثنائية وجماعية، أقليمية ودولية، إلا أنها ولحد الساعة لم تحد من هذه الظاهرة، والحقيقة أنّ كل هذه الاليات تقتصر فقط على إجراءات مواجهة عملية الهجرة ودون البحث عن أسبابها، فالمسألة إنسانية بالدرجة الاولى، ويبقى التضامن بين الدول وتنمية دول الجنوب مفتاحًا مهمًّا للحد من حدة الظاهرة على الأقل.

والجزائر وبالنظر إلى موقعها الجغرافي ووضعها الأمني والاقتصادي المستقر عموما، وبحكم مجاورتها لدول أفريقية فقيرة، وأخرى تشهد صراعات داخلية أصبحت أكثر عرضة لهذه الظاهرة سواء كنقطة عبور للدول الأوروبية، أو كدولة مستهدفة ومرغوبة.

ولقد حاولت هذه الورقة البحثية الغوص في موضوع الهجرة غير الشرعية من خلال البحث في الآثار المختلفة للظاهرة وآليات المكافحة، ولقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات جاءت

٣١ . انظر، فايزة بركان، المرجع السابق، ص ٦٥ وما بعدها.

على النحو التالي:

- النتائج

- تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة حتمية للنظام العالمي الذي ساد لفترة ما يقارب القرن والذي ميزه استغلال الدول الكبرى للدول الفقيرة من خلال الاستعمار للسنوات عديدة مما تسبب في نهب ثرواتها وتخلفها تنمويا.
- تعتبر الدول الكبرى كأوروبا وأمريكا من أكبر الدول التي تعاني من الظاهرة.
- تتعدد مسببات الهجرة غير الشرعية بين اقتصادية بالدرجة الاولى واجتماعية وسياسية وأمنية بالدرجة الثانية.
- الآثار هي الأخرى متعددة بين آثار اقتصادية وأمنية واجتماعية وهي في معظمها سلبية على دول المهجر والعبور.
- إن الآثار المحتملة للهجرة غير الشرعية لا حصر لها، بل قد تسهم في حدوث خلل في النظام العالمي القائم، وهوما يعكس الجهود الحثيثة للدول المعنية باستحداث آليات للحد من الظاهرة، والجزائر من الدول المعنية كثيرا بهذه الظاهرة، فبعدما كانت مجرد دولة عبور أصبحت الآن من دول المقصد بالنظر إلى الظروف المساعدة فيها على الاستقرار كوجود فرص عمل، ووجود التضامن الانساني والمعاملة الانسانية، وهي مبادئ نابعة من الدين الاسلامي.

هذا ولقد حاولت الجزائر أن تكون دولة فعالة في إطار ايجاد آليات قانونية وعلى كل المستويات سواء في إطار ثنائي أو جماعي للحد من آثار الظاهرة مع حفظ كرامة هؤلاء المهاجرين، ولقد صادقت الجزائر على كل الاتفاقيات ذات العلاقة سواء على المستوى العربي أو الافريقي أو الدولي، كما كانت لها مبادرات إنسانية مع الدول الافريقية.

التوصيات

- إبرام اتفاقيات ثنائية وجماعية ذات أبعاد اقتصادية وأمنية تخص الظاهرة.
- الحد من نشر الصراعات في الدول الفقيرة ومحاولة ايجاد حلول سلمية لها.
- ضرورة امتناع الدول الأوروبية عن بيع الأسلحة للمليشيات والجماعات الارهابية في افريقيا.
- تفعيل التضامن الإنساني بمساعدة الدول الفقيرة التي تعاني تأخر في التنمية من كل النواحي.
- وضع مخطط لتنمية الدول الفقيرة بمبادرة من الأمم المتحدة تسهم فيه الدول الكبرى.
- يبقى دور الدول الأصلية كبيرًا في الحد من تشريد شعوبها وذلك بإرساء قواعد الديمقراطية

والقضاء على الطائفية والعنصرية وإرساء مبادئ العدالة والمساواة. كما يبقى الاستقرار السياسي والأمني عاملا أساسيا في طمأنة المواطنين على مستقبلهم.

- القضاء على شبكات تهريب المهاجرين وتجار البشر، وذلك بتكثيف الرقابة على الحدود البرية والبحرية.
- تنظيم ندوات دولية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- تسهيل تنقل الأفراد بين الدول وعدم التعسف في ممارسة هذا الحق.

المراجع

أولا: الكتب

١. محمد السيد عرفة، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط١، ٢٠٠٩.
٢. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨.
٣. قدري الشهاوي، الموسوعة الشرطية القانونية، أعمال الشرطة ومسؤولياتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٦.
٤. رؤوف قميني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية (دراسة تحليلية في ضوء القضاء الجنائي الدولي)، دار هومة، الجزائر، ٢٠١٦.
٥. سوزي عدلي ناشد، الاتجار بالبشر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.

ثانيا: المذكرات و الرسائل

١. قدة حمزة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، رسالة ماجستير في الاتصال والتنمية المستدامة للمؤسسات، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، الجزائر، ٢٠١١.
٢. فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٢.
٣. سايش عبد المالك، التعاون الأورو مغاربي في مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير، جامعة عنابة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص١١٣.
٤. ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢.

ثالثا: الدوريات

١. محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد ٤، جانفي ٢٠١١.

٢. مهدي مبروك، المهاجرون السريون مذنبون أم ضحايا؟ مجلة الإنساني الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٥٠، ٢٠١٠.

ثالثا: النصوص القانونية.

١. قانون رقم ٠٨-١١ مؤرخ في ٢١ يوليو ٢٠٠٨ متعلق بدخول وخروج وإقامة وتنقل الأجانب في الجزائر، ج.ر.ج.ج: رقم ٣٢ الصادرة بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٨.

٢. اتفاقية نيويورك الدولية لقمع تمويل الإرهاب، يناير ٢٠٠٠.

٣. اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلة اللاجئين في أفريقيا.

٤. مجموعة العمل المالي لشرق المتوسط وشمال إفريقيا MENEFATF.

٥. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، أبريل ١٩٩٨.

Rapport:

1. Laura handal, La migration de main-d'oeuvre temporaire : Ses cause et répercussions, institut de recherche et d'informations socio-économique, Montréal, Québec, http: //www. Iris-recherche.qca.ca

رابعا: المواقع الاليكترونية

1. http://www.aidsalgerie.org/?p=1346
2. http: //www. Iris-recherche.qca.ca